منظمـــة الصحـــة العالميـــة

هيئة التفاوض الحكومية الدولية
المعنية باتفاقية منظمة الصحة العالمية
الإطارية بشأن مكافحة التبـــغ
الدورة الخامسة
البند ١ من جدول الأعمال

A/FCTC/INB5/DIV/7
١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢

بيان المديرة العامة
أمام هيئة التفاوض الحكومية الدولية
المعنية باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ في دورتها الخامسة

جنيف، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢

السيد الرئيس، أصحاب المعالي، أعضاء الوفود الكرام، أيها الأصدقاء والزملاء،

لقد أزحت صباح اليوم الستار عن "ساعة الموت"، الساعة التي تحسب عدد الوفيات الناجمـــة عـــن التبغ في الدقيقة الواحدة. ولعلكم تذكرون بأننا أجرينا هذه العملية الحسابية في بداية المفاوضات عندما أعلنـــا للعالم كله أن التبغ يفتك بأربعة ملايين نسمة كل عام. وها نحن نعلن للعالم اليوم أن التبغ يودي بحيـــاة ٤,٩ مليون نسمة كل سنة. وإذا كانت دقات الساعة ثابتة فإن معدلات الموت ليست كذلك بل تتزايد باطراد حتـــى ونحن نتحدث الآن.

وعليه لا تنسوا أن أي تأخير يعني المزيد من الوفيات. بل إن التأخير يعني أننا عجزنا عن التصـدي لوباء نملك وسائل قهره والتغلب عليه.

أيها السيدات والسادة، يسعدني أن أرحب بكم في الجولة الخامسة مـــن المفاوضـــات حـــول الاتفاقيـــة الإطارية بشأن مكافحة التبغ. لقد أتيحت لنا فرصة سانحة حقيقية لإحراز التقدم المنشود بوضع مشروع نـــص الرئيس الجديد رهن تصرفنا. وهو عبارة عن توحيد لأوجه العمل التي أوصى بها منذ أربع سنوات. ولن يسفر ذلك عن تحقيق السعادة الكاملة لأي بلد، وهذه هي الطبيعة الجوهرية للمفاوضات حول أي معـــاهدة مـــهما كانت. ولعله يتعين علينا أن نطرح على أنفسنا سؤالاً واحداً في هذا الصدد، ونحن ندخل المرحلة الحاســـمة من العمل الذي نضطلع به فنقول: من المستفيد من التأخير والمماطلة؟

لقد جرؤنا منذ أربع سنوات أن نترك الأحلام تراودنا، وعقدنا العزم على شق طريق مجهول المعـــالم يداً بيد لنخطّ قواعد وأحكاماً عالمية شاملة بشأن الترويج لمنتج يفتك بنصف متعاطيه، وإنتاجه وبيعـــه. وكـــان حكم الأوساط الطبية في هذا المضمار واضحاً لا لبس فيه، بل كان جلياً منذ سنوات طوال. كل وفـــاة تحـــدث على نطاق العالم بسبب استهلاك التبغ كانت وفاة يمكن اتقاؤها وتفاديها. وكانت الخيارات في مجال السياســـات

واضحة جلية لا جدال فيها. ذلك أن من الممكن اتقاء الوفيات الناجمة عن التبغ بزيادة الضرائب المفروضة عليه، وحظر الإعلان عنه والدعاية له ووضع أحكام لنظافة الهواء الداخلي ونقائه.

لقد كان وضع مكافحة التبغ على رأس قائمة الأولويات عندما توليت إدارة هذه المنظمة يشكل تحديا شخصيا لي. ومازلت أذكر مداولاتي مع العديد من الحاضرين هنا اليوم عندما استقر رأينا على أنه إذا لم نبادر إلى اتخاذ إجراءات حاسمة على الفور فإن أحفادنا وأولادهم سيتساءلون بعد قرن من الزمان والقلق ينتابهم: كيف يسمح أناس يدعون الالتزام بالصحة العمومية والعدالة الاجتماعية بانتشار وباء التبغ دون رادع أو مانع؟

لقد أدى بنا هذا البحث عن الحلول إلى المادة ١٩ من دستور منظمة الصحة العالمية، التي تخول الدول الأعضاء سلطة إقرار القواعد والمعايير العالمية. لقد كنا، من خلال العزم على تسخير كل ما للمنظمة من قدرة على وضع وإبرام المعاهدات للوقاية من الوفيات المتصلة بالتبغ والبدء برسم الاتفاقية الإطارية والتفاوض حولها، نسطر تاريخ فتح جديد في مضمار الصحة العمومية. وكنت كلما شاطرت عددا أكبر من الناس هواجسي ومخاوفي هذه أيقنت أن الاتفاقية الإطارية هي السبيل للمضي قدما في هذا الاتجاه.

لقد قمت مؤخرا بزيارات لجميع اللجان الإقليمية إبان انعقاد دوراتها السنوية، وتأثرت أيما تأثر بالتزام الدول الأعضاء في المنظمة بالعمل على وضع اتفاقية محكمة متماسكة والبروتوكولات الملحقة بها. لقد قطعنا شوطا لا يستهان به بالفعل في بعض المجالات. ولعل أبرز مثال على ذلك أن العديد من وزارات الصحة لم يكن لديها منذ أربعة أعوام مسؤول اتصال معني بمكافحة التبغ، وأصبحت كلها تضم هؤلاء المسؤولين اليوم، أو أنها رصدت ما يلزم من وقت وموارد لتعيينهم. لقد كانت الاتفاقية الإطارية حافزا شجع الدول الأعضاء في المنظمة على إحياء وتطبيق المقررات اللازمة في مجال السياسة لمكافحة التبغ على الصعيد الوطني مكافحة نشطة وفعالة. وأبرزت هذه العملية أهمية المكونات الأساسية للمعايير الناجعة في مجال الصحة العامة، أي: الوبائيات، والتثقيف والتعليم، والقوانين بما في ذلك التقاضي، والاتصالات والاقتصاديات. لقد حققت الاتفاقية الإطارية الكثير، وأهم ما حققته التشديد على دور الدولة بوصفها القوة المحركة في مجال الصحة العمومية. وأبرزت أيما إبراز دور الدولة في وضع القواعد والمعايير.

وها نحن في بداية هذه الجولة نسمع مرة أخرى النغمة القديمة ذاتها. أن مكافحة التبغ تدخل في إطار امتيازات الأغنياء والموسرين. سنترك للحقائق فرصة الرد على هذه الأقوال فالاتجاهات السائدة في إنفاق الفقراء من الناس على تعاطي التبغ في البلدان النامية تبعث على الهلع الشديد. إذ تزايد الإنفاق على التبغ في بعض البلدان (إندونيسيا مثلا) أشد تزايد على الإطلاق في أوساط أشد المجموعات فقرا. وفي الصين أفاد المدخنون في البيوت التي خضعت للاستقصاء في إحدى المقاطعات بأنهم ينفقون ٦٠٪ من دخلهم الفردي و١٧٪ من دخل الأسرة المعيشية على السجائر. ويتضاعف في بنغلاديش احتمالات تعاطي أفقر المواطنين حالا، الذين لا يتجاوز دخل أسرهم ٢٤ دولارا في الشهر، التدخين بالمقارنة مع احتمال قيام أوفرهم ثراء بذلك. لا تدعوا أنظارنا تحيد أبدا عن أية محاولات شريرة لتشتيت تركيزنا والفت في عضد ما نحن بصدده إزاء الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

إن ناقل وباء التبغ حاضر أبدا بين ظهرانينا، بل إنه يزداد قوة ونشاطا في معظم الأحيان. فصناعة التبغ مافتئت تصول وتجول لتحقيق هدف واحد لا ثاني له هو مصالحها – أي جني الأرباح وزيادة حصصها في الأسواق. فالإعلانات والدعاية الماهرة المحكمة التركيب وحملات الترويج والمنتجات مازالت تغوي شباب العالم وشاباته وتوقعهم في حبائلها فيدمنوا عليها ولا يستطيعون الإفلات من شراكها. وتطغى الادعاءات

العلمية الكاذبة والدعاية المغرضة على فضاء الإعلام والمعلومات. ومازالت الشركات تخطب ودّ العامة بصور فاسدة مفسدة عن المواطن الصالح من وجهة نظرها.

بيد أن هناك مكتسبات جليلة لا يمكن إغفالها، يبرز أحدها من بين جمهرة المكاسب ويلفت الأنظار. إن صناعة التبغ، بفضل جهود الدول الأعضاء في المنظمة وعملية الاتفاقية الإطارية في المقام الأول، لم تعد تجد ملاذاً تلجأ إليه أو تتوارى فيه عن الأنظار. فقد سلطت أحدث القرارات التي اتخذها الاتحاد الدولي لكرة القدم بخلو كأس العالم لعام ٢٠٠٢ من التبغ أنواراً دعائية باهرة على هذا الموضوع وكان بداية لعملية ستفضي بالاتحادات الرياضية الكبرى الرئيسية بإبعاد التبغ عن مناسباتها. وقد أخذت التشريعات والدعاوى القضائية والقرارات السياسية والقواعد واللوائح الجديدة والقوانين والمحاكمات الجديدة التي نسمع بها كل يوم تملؤنا أملاً بأن السحر سينقلب على الساحر ضد زبانية الموت والمرض والدمار في مكان ما وبصورة ما عما قريب. ويهيب بنا قرار صادر عن جمعية الصحة العالمية أعقب التحقيق الداخلي الذي أجرته المنظمة إلى التزام جانب اليقظة والحذر وعدم التقاعس والإهمال أبداً. وتكشف التحقيقات الجارية في الدول الأعضاء بشأن تدخل صناعة التبغ في أمور الصحة العمومية عن ذات الألاعيب وأوجه الخداع نفسها.

غير أن ساعة الخلود إلى الراحة والتقاط الأنفاس لم تحن بعد. فقد أرسلت إلينا جميعاً إحدى كبرى شركات التبغ مؤخراً، رسالة تزعم أنها مساهمة منها في الدورة الخامسة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية، وهي في شكل توصيات تتعلق بنص الاتفاقية، ويأتي ذلك تتويجاً لأشهر طويلة من جهود وكالات العلاقات العامة، وشركات الإعلان، والمستشارين في الجامعات ناهيك عن العديد من الهيئات التجارية، الذين أخذت بألبابهم مصالح دوائر صناعة التبغ فجاؤوا بما يعرقل جهودنا ويخرجها عن مسارها الصحيح.

لعلكم تذكرون أننا تلقينا جميعاً إبان الدورة الرابعة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية، رسائل عن مدونات اتفاقات طوعية بشأن الإعلان عن التبغ ومنتجاته وترويجها. وقد رفضت ذلك جملة وتفصيلاً لأنني مازلت أعتقد، كما كنت منذ أربعة أعوام مضت، بأن وباء التبغ يشكل مرضاً يحظى بالكثير من الدعاية وأنه يتعين عدم إضفاء صبغة الفتنة والإغراء عليه أو إعانته. وتكشف الوثائق الداخلية في شركات التبغ أيضا أن الدوافع التي تحمل هذه الشركات على وضع مثل هذه البرامج هي اكتساب النفوذ لدى الحكومات، وتشويه السياسة الصحية ونسف تدابير مكافحة التبغ الناجعة.

لقد أفسحت لنا السنوات الأربع الفائتة المجال للعمل مع بعضنا البعض وإمعان النظر في الأمور وتدقيقها. وكلما ازدادت المعارف برزت التحديات. ونحن نتوقع الكثير الكثير من الاتفاقية الإطارية. إنها وسيلة للحد من انتشار التدخين في صفوف الناشئة. وهذا كان، ومازال، التحدي الأهم الذي يواجهنا جميعا اليوم في لقائنا هذا، لقد دعت هذه المؤسسة بالإجماع إلى وضع قواعد تحمي شباب العالم من لعنة التبغ. لكن دوائر صناعة التبغ تتحدث عن أطفالنا بعبارة "المجموعة البديلة" اللازمة للاستعاضة عن أولئك الذين يقضون كل يوم. إن نجاحنا في استهلال عملية شاملة عالمية للتخلص من التبغ في المناسبات الرياضية وميادينها قد شد من أزرنا وضاعف من عزمنا.

إن العالم، على ما أرى، متأهب للتغير وراغب فيه. ولذا سيكون مجال تركيز اليوم العالمي للتبغ السنة المقبلة مجالا يستقطب شباب العالم ويثير اهتمامهم، ألا وهو أفلام السينما والموضة. فسنركز على هوليود وبوليود في بومباي وعلى منصات عرض الأزياء في شتى أرجاء المعمورة. إنه ليس هناك أي سبب مهما كان لإظهار منظر سيجارة في أي فيلم من الأفلام، والشيء نفسه ينطبق على بيوت الأزياء. فالسجائر ليست من مستلزمات الأزياء اللهم إلا إذا تحدثنا عن الموت والدمار.

كلنا يعرف الثمن الباهظ الذي دفعناه بسبب تعاطي شبابنا للتبغ. حيث تشير أحدث البيانات الصادرة عن الاستقصاء العالمي للتدخين في أوساط الشباب إلى أن أكثر من ٦٠٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاماً في بعض البلدان يدخنون. وكان قرابة ربع عدد البالغين بين ١٣ و١٥ عاماً من العمر قد دخنوا السيجارة الأولى قبل سن العاشرة. وغالبية هؤلاء يودون الإقلاع عن التدخين بل إنهم حاولوا ذلك بالفعل. ويذكرنا مرة أخرى تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة أن معدلات استهلاك التبغ المتزايدة باطراد في أنحاء العالم تسبب الأضرار على نطاق لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل. وهذه "المعدلات المتصاعدة" هم أطفالنا – أطفالنا هم الآن الهدف الأول وأول المستهدفين.

ويعتبر تعريف التدخين بأنه مشكلة تخص الشباب وحدهم دون سواهم، محاولة من جانب دوائر صناعة التبغ للانتقاص عملياً من الجهود الحقيقية المبذولة لمنع الشباب من البدء في تعاطي التدخين ومساعدة المدخنين على الإقلاع عنه. ورغم أن العديد من وزارات الصحة تفتقر إلى الأموال الكافية، فإن أموال دوائر صناعة التبغ ستشوه حتماً الأولويات في ميدان الصحة العمومية وتحرفها عن بلوغ أهدافها وتعمل في نهاية الأمر على الإضرار بصحة البشر. لذا فإننا نحث الحكومات بشدة على تجنب هذه الأموال أو أي شكل من أشكال الشراكة من مؤسسات تجارة التبغ.

ولكن على الرغم من الدور الكبير جداً الذي تضطلع به شركات التبغ في التسبب في وباء التبغ والأمراض الناجمة عنه والترويج له والذي قد يفتك بمليار نسمة في القرن الحادي والعشرين، فإن هذه الشركات تضاعف من محاولتها الظهور بمظهر المشارك في إيجاد الحلول واتخاذ موقف المدافع عن "منع التدخين في أوساط الشباب" في إطار المبادرات الجارية في أكثر من ١٥٠ بلداً.

وفي حين تموّل شركات التبغ وترسم حملاتها الإعلامية الخاصة لتوعية الشباب بأن التدخين "خيار البالغين"، فإن الدراسات تثبت أن هذه الحملات لا تترك، في أفضل الأحوال، أي أثر في الحد من التدخين في صفوف الشباب أو منعه، بل إنها قد تشجعهم، في بعض الظروف، على التدخين بالفعل. لابد لنا من الوقوف في وجه هذه الحركات، ومطالبة شركات التبغ بوقف كافة مبادرات منع الشباب من التدخين دون إبطاء. ونصيحتي لشركات التبغ التي تريد أن تكون جزءاً من عملية الاتفاقية الإطارية أن الحكم على محاولاتها سيستند إلى ما تقوم به من أعمال وليس ما تدلي به من أقوال. ومن ثم أقول لها – إذا كنتم جادين في منع التدخين في أوساط الشبيبة، بادروا إلى تأييد زيادة الضرائب والعمل على فرض حظر كامل وشامل على الإعلان عن التبغ.

أما المجال الآخر الذي يمكننا فيه الآن حسب اعتقادي أن ندوّن سطور النسخة الأخيرة من الاتفاقية الإطارية فيتعلق بالتهريب. فقد ترامى إلينا على مر السنين ما يفيد بدور التهريب في الإسهام بالبدء بالتدخين، ولاسيما في أوساط الشباب. بل إن جميع دولنا الأعضاء تسلّم اليوم بهذه الظاهرة الخبيثة ويدعو العديد منها إلى فرض حظر شامل على الإعلان وإرساء ضوابط تمنع التهريب. لقد أصغت إلى ندائنا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي وجهت الدعوة إلى المنظمة للمشاركة في اجتماع دولي انعقد مؤخراً بشأن التبغ والاتجار غير المشروع به. ونحن نعلم حق العلم أن تهريب التبغ لا يتم فقط بسبب القوى العادية المحركة للسوق وأنه، في واقع الأمر، ظاهرة تنشأ جزئياً عن العرض – الهدف منها زيادة الحصة من الأسواق من خلال التهرب من دفع الضرائب باللجوء إلى الغش والخداع ومخالفة القانون.

إن تهريب التبغ يقوّض دعائم السياسات الوطنية لتسعير التبغ، ويحرم الحكومات من الإيرادات اللازمة لمكافحة التدخين، ويسمح لشركات التبغ بتخريب وتقويض التعاون الدولي على مكافحة التبغ، ويقوض

في المقام الأول دعائم القيود القانونية واللوائح الصحية، كتلك التي تتعلق بـــالتحذيرات الصحيـــة والمبيعـــات للقصر. فالتقدير المحافظ بأن معدل الضريبة على علبة الســـجائر الـــذي يـــتراوح بيـــن ١,٢٥ و١,٥٠ دولار أمريكي، يظهر أن تهريب السجائر الذي يشمل قرابة ٢٠ مليار علبة سنويا، يؤدي إلى خسائر تقدر بما يـــتراوح بين ٢٥ و٣٠ مليار دولار أمريكي في الإيرادات السنوية المستحقة للحكومات على هذه المنتجات.

لقد استعرضنا مستويات الضرائب في كافة أرجاء العالم وخلصنا إلى أن هناك مجالا واسعا في معظـم البلدان لزيادة أسعار السجائر بزيادة الضرائب المفروضة عليها. وكما يتبين من تجربة بلدان كثيرة فـــإن هـــذه الزيادات ستساهم مساهمة لا يستهان بها في الحد من الاستهلاك وخصوصا في أوساط الشباب والفقراء. فلابـــد إذن من مكافحة التهريب على جميع الصعد والمستويات.

أيها السيدات والسادة، سبق لي القول بإننا نعرف، فيما يتعلق بالخيارات المتاحة في ميدان السياســـات العامة، ما الذي يعود منها بالفائدة في هذا المجال. إن أهم عنصر فيها اليوم هـــو إحالـــة الاتفاقيـــة الإطاريـــة وتجسيدها كواقع ينبض بالحياة، وإلى التزام سياسي راسخ. إن كل العناصر اللازمة هنا، ونحن في المراحـــل النهائية الحاسمة منها التي ستحدد مدى فعالية أول اتفاقية دولية لمنظمة الصحة العالمية وقوتها. ولن تنفع أقوال أو بلاغ أو سياسات في تغيير هذا الواقع. إن اتفاقية جديدة ستغير أشياء كثيرة بالفعل بالنســـبة لصحـــة وحيـــاة أعداد لا تحصى من بني البشر في العالم بأسرة.

وإنني لأتطلع إلى نجاح هذه الدورة الخامسة التي تعقدها هيئة التفاوض الحكومية الدولية.

وشكرا لكم.

= = =